https://doi.org/10.61353/ma.0250269

العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا تحديات وفرص التعاون الاقتصادي بعد ٢٠٢٠

Economic Relations Between Egypt and Russia: Challenges and Opportunities for Economic Cooperation After 2020

م. م. شهد جمال محمد امين
جامعه النهرين – شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة
Shahd.gamal@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/3/29 تاريخ ارجاع البحث 2026/4/7 تار يخ قبول البحث 2026/4/13

شهدت العلاقات الروسيّة المصرية بعد عام 2020 تحولاً نوعياً نحو شراكة استراتيجية شاملة تجاوزت التعاون العسكري التقليدي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد هذا التحول، مؤكدة أن العلاقة مدفوعة بتلاقي المصالح الاقتصادية، والأمنية المشتركة في سياق تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب. ويُعد التعاون في المشاريع الكبرى، مثل مشروع محطة الضبعة النووية وإنشاء المنطقة الصناعية الروسيّة في محور قناة السويس، شاهداً على عمق هذه الشراكة الاستثمارية طويلة الأمد. كما كشفت الدراسة عن مستوى عالٍ من التنسيق السياسيّ، والأمنيّ بين القاهرة، وموسكو تجاه القضايا الإقليمية الساخنة، سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلص البحث إلى أن هذه العلاقة أظهرت قدرة على الصمود في مواجهة التحديات الجيوسياسية العالمية، إذ تسعى مصر إلى تنويع خياراتها الاستراتيجية، في حين تعزز روسيا نفوذها في منطقة حيوية.
الكلمات المفتاحية: العلاقات الروسيّة المصرية، شراكة استراتيجية، محطة الضبعة النووية، المنطقة الصناعية الروسيّة.

The Russian-Egyptian relations witnessed a qualitative shift after 2020 towards a Comprehensive Strategic Partnership, moving beyond traditional military cooperation. This study analyzes the dimensions of this transformation, asserting that the relationship is driven by convergent economic and security interests within the context of an emerging multipolar world order. Cooperation on mega-projects, such as the El Dabaa Nuclear Power Plant and the establishment of the Russian Industrial Zone in the Suez Canal axis, attests to the depth of this long-term investment partnership. The research also reveals a high level of political and security coordination between Cairo and Moscow concerning vital regional issues, particularly in the Middle East and North Africa. The study concludes that this relationship has demonstrated resilience in the face of global geopolitical challenges, as Egypt seeks to diversify its strategic options while Russia strengthens its influence in a crucial region.
Keywords: Russian-Egyptian Relations, Strategic Partnership, El Dabaa Nuclear Plant, Russian Industrial Zone.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250269

المقدمة

شهدت العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية روسيا الاتحادية، بعد عام 2020، نقلة نوعية من التقارب التكتيكي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، لتصبح هذه العلاقة واحدة من أبرز ملامح سياسة تنويع الشراكات الدوليّة التي تنتهجها القاهرة. تأتي هذه المرحلة في ظلّ تحولات جيوسياسية عميقة تتسم بتزايد حدة المنافسة بين القوى الكبرى وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، ممّا يرفع من القيمة الاستراتيجية للتنسيق بين الطرفين. إن ما يميز هذه الفترة هو الانتقال من الاعتماد على صفقات التسلح التقليدية إلى التعاون في المشاريع التنموية الضخمة، وفي مقدمتها مشروع بناء محطة الضبعة النووية السلمية والعمل على إنشاء المنطقة الصناعية الروسيّة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. هذا التعاون لا يعكس فقط تقاطع المصالح الاقتصادية، والأمنية، بل يشير أيضاً إلى وجود توافق كبير في الرؤى السياسيّة تجاه ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلاً عن التنسيق المستمر في ملفات إقليمية حيوية مثل: الأزمة الليبية، وقضايا الأمن في الشرق الأوسط، والبحر الأحمر. لذا، تكتسب دراسة هذه المرحلة أهمية قصوى لفهم آليات تكيّف الدول الإقليمية المحورية مع الديناميكيات العالمية الجديدة، وكيف يمكن لهذه الشراكة أن تخدم أهداف الاستقرار والتنمية لكلا البلدين في عالم مضطرب.

أولًا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل تطور شراكة محورية بين قوة عظمى (روسيا) ودولة إقليمية رئيسية (مصر) في سياق التحولات الجيوسياسية ما بعد 2020، وتقييم تأثير المشاريع الكبرى (الضبعة، المنطقة الصناعية) على مستقبل الاقتصاد المصري وتنويع مصادر التكنولوجيا.

ثانيًا: أهداف البحث:

يرتكز هذا البحث على أربعة أغراض رئيسة، تسعى إلى:

1. رصد ملامح الشراكة الاستراتيجية بين مصر وروسيا في الحقبة من 2020 حتى الوقت الراهن.
2. تحليل الأبعاد الاقتصادية، والأمنية التي تشكل جوهر هذه الشراكة.
3. الوقوف على درجة التوافق السياسيّ بين القاهرة وموسكو تجاه القضايا الإقليمية، والدوليّة.
4. استشراف مستقبل العلاقات الثنائية في ظل المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، وعلى رأسها الحرب في أوكرانيا.

ثالثًا: فرضية البحث:

بسبب التوافق في المصالح الأمنية، والاقتصادية المشتركة، ورغبة الطرفين في تعزيز التوازن الجيوسياسي وتوطين التكنولوجيا المتقدمة (مثل الطاقة النووية والصناعات الثقيلة)، تطورت العلاقات بعد عام 2020 إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

شراكة استراتيجية شاملة، تجسدت في مشاريع قومية كبرى وتحالفات اقتصادية (مثل بريكس)، مما أدى إلى بناء علاقة صلبة أثبتت قدرتها على الصمود أمام الضغوط والأزمات الدوليّة المتلاحقة.

رابعاً: مشكلة البحث:

بالرغم من الزخم السياسيّ الملحوظ وتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، إلا أن العلاقات الاقتصادية المصرية الروسيّة حتى عام 2020 ظلت تواجه تحديات تعيق وصولها إلى مستوى التكامل المأمول؛ إذ تركزت التبادلات في قطاعات تقليدية (كالقمح والسياحة) مع وجود خلل في الميزان التجاري لصالح روسيا، وبطء في تنفيذ المناطق الصناعية المشتركة، ممّا يطرح تساؤلاً حول مدى قدرة هذه العلاقة على التحول من مجرد "تبادل تجاري" إلى "شراكة تنموية مستدامة" في ظل المتغيرات الجيوسياسية.

خامسًا: منهجية البحث:

المنهج التحليلي الوصفي (Descriptive-Analytical Method)، لوصف وتحليل تطور العلاقة وتحديد مكوناتها ومحركاتها، لتقييم تأثير هذه العلاقة على النظامين الإقليميّ، والدوليّ.

سادسًا: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث رئيسة، وخاتمة، وجاء المبحث الأول ليتناول الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية المصرية الروسيّة حتى عام 2020، متتبعاً مسارها من التعاون الوثيق إلى الفتور ثم الانتعاش التدريجي.، أما المبحث الثاني فركز على التحديات التي تواجه التعاون الاقتصاديّ، وفي مقدمتها التأثيرات السياسيّة والاقتصادية العالمية كالعقوبات الغربية وتداعيات الحرب الروسيّة الأوكرانية، فيما استعرض المبحث الثالث فرص التعاون المستقبلية في القطاعات الواعدة (الطاقة، الزراعة، السياحة، التكنولوجيا)، والاتفاقيات، والمشاريع المشتركة المستقبلية.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية المصرية الروسيّة حتى 2020

تتميز العلاقات الاقتصادية المصرية الروسيّة بتاريخ طويل ومتشابك، يمتد جذوره إلى منتصف القرن العشرين، وشهدت مسيرتها مراحل مختلفة من التعاون الوثيق إلى الفتور ثم العودة بقوة. ويمكن تقسيم الخلفية التاريخية حتى عام 2020، إذ أن للعلاقات بين روسيا ومصر تاريخ طويل، وقد بُنيت دائمًا على أساس الصداقة والاحترام المتبادل. في القرن التاسع عشر، وبحلول نهاية القرن، كانت المكاتب القنصلية الروسيّة تعمل في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، وعمل وكلاء قنصليون في الأقصر وأسيوط والمنيا وعدد من المدن الأخرى (Lavrov, 2018).

عصر التعاون الذهبي (1950-1970): وبعد حصول الاتحاد السوفيتي (كاظم و عبد، بلا سنة، صفحة 276) على الاستقلال، أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتي في 26 أغسطس 1943

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في ذروة الحرب العالمية الثانية. إذ شهدت فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ذروة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان الداعم الرئيسي لمصر في بناء قاعدتها الصناعية. تم توقيع أول اتفاقية اقتصادية بين البلدين في أغسطس 1948، وكانت تركز على مبادلة القطن المصري بالحبوب والأخشاب السوفيتية. إذ قدم الاتحاد السوفيتي المساعدة الفنية والمالية والخبرات لإقامة مشاريع عملاقة هي الركائز الأساسية للاقتصاد المصري حتى اليوم (الديب، 2013، صفحة 21).

منها السدّ العاليّ في أسوان (الذي تم إنجازه بالكامل عام 1971)، ومجمع الحديد والصلب في حلوان، ومجمع الألومنيوم في نجع حمادي، والمساهمة في بناء نحو 97 مشروعًا صناعيًا وخدميًا آخر، بما في ذلك مصانع السيارات والكيماويات. وكان الاتحاد السوفيتي المصدر الرئيس للقمح، والمعدات العسكرية، مقابل الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية والمنسوجات.

وتعدّ الحقبة (1970–1990) رحلة التراجع والفتور. منذ ستينيات القرن الماضي وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت دول شمال إفريقيا هي الأطراف التجارية الرئيسة للاتحاد السوفيتي في القارة. وقد شكلت معظم حجم التبادل التجاري للاتحاد السوفيتي مع إفريقيا، فضلًا عن حصة كبيرة من المساعدة الاقتصادية، والتقنية السوفيتية لأفريقيا. وقد قُدمت المساعدة الأكثر شمولاً وتنوعًا للجزائر ومصر (Abramova & Fituni, 2019).

شهدت هذه المرحلة تراجعاً كبيراً في العلاقات الاقتصادية، والسياسيّة مع انتقال مصر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الغرب. وطرد الخبراء السوفيت (1972) أدى إلى تدهور سريع في العلاقات وانخفاض حاد في حجم التعاون الاقتصادي والمساعدات، وتجميد المشاريع، وتوقف، أو تباطأ العمل في العديد من المشاريع المشتركة، وقلصت المبادلات التجارية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 (هاشم و زين العابدين، بلا سنة، صفحة 22)، كانت مصر من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع روسيا الاتحادية.

العودة التدريجية: إذ بدأت العلاقات في الانتعاش تدريجياً، وتم تبادل الزيارات الرئاسية (مثل زيارة الرئيس مبارك في 1997) وتوقيع اتفاقيات تعاون جديدة، ونمو التبادل التجاري. وتم تسليم منتجات زراعية بقيمة تقارب ملياري دولار إلى سوق هذا البلد. وحاليًا، يتمثل الأساس القانوني للتعاون بين البلدين في الإعلان الروسيّ المصري المشترك لعام 1997. وارتفع حجم التبادل التجاري بشكل مضطرد، متجاوزاً 2 مليار دولار في عام 2008، مع استمرار روسيا كمورد رئيس للقمح ومصر كوجهة لصادرات الفواكه والخضروات الروسيّة. ودور السياحة والطاقة إذ نمت السياحة الروسيّة إلى مصر لتصبح من أهم مصادر الدخل، وبدأت شركات الطاقة الروسيّة العملاقة (مثل لوكويل وجازبروم) في العمل في مجالات استكشاف وإنتاج النفط والغاز (Novikov, 2019).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250269

بدأ تنفيذ مشاريع كبرى في الوقت الحاضر، منها بناء محطة طاقة نووية على الطراز الروسيّ في الضبعة، وإنشاء منطقة صناعية روسية في منطقة السويس. ويُعد هذا البلد اليوم شريكًا رئيسًا لروسيا في جميع أنحاء أفريقيا، إذ تطورت معه علاقات اقتصادية هي الأكثر استقرارًا في الوقت الحاضر. تحتل مصر المرتبة الخامسة بين أكبر مشتري المنتجات الزراعية الروسيّة، والمرتبة الثانية في مشتريات القمح. إذ وإعلان مبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الاتحاد الروسيّ ومصر لعام 2001، والبيان المشترك بشأن مواصلة تعميق العلاقات الودية والشراكة بين الاتحاد الروسيّ ومصر لعام 2005، واتفاقية الشراكة الاستراتيجية لعام 2009 (الديب، 2013، صفحة 55).

ولا ينبغي أبدًا أن نتجاهل حقيقة أن "الشراكة الاستراتيجية" التي نتحدث عنها بين البلدين، سعت إليها روسيا –مثلما سعت إليها مصر– في إطار مخاوف موسكو الجدية من استغلال الإسلام السياسيّ لثورات الربيع العربي (بلحاج، 2022، الصفحات 476–477) في الصعود للحكم، وتقييم موسكو لهذه الثورات على أنها انقلابات مدعومة غربيًا للإطاحة بالنظم الشرعية القائمة واستبدالها بنظم موالية على غرار الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا التي دعمها الغرب مستهدفاً روسيا بها. علماً بأنه في بدايات عام 2012، ومع الإعداد لانتخابات رئاسية جديدة في روسيا (محمد، بلا سنة، صفحة 170)، كان معروفاً مسبقاً الفائزُ فيها، شهدت روسيا احتجاجات حاشدة تعاظمت معها مخاوف النخبة السياسيّة الحاكمة إزاء ما هو قادم. وبإيجاز، يمكن القول بأنه بعد ثورة 30 يونيو 2013 وسقوط حكم الإخوان (المفتي، 2015، صفحة 25)، تنفست روسيا الصعداء وتلاقت مصالحها مع المصالح المصرية، وإن اختلفت الأسباب. وتؤدي اللجنة الثنائية المشتركة للتعاون التجاري، والاقتصاديّ، والعلميّ والتقني دورًا مهمًا في توسيع التعاون التجاري (سعد، بلا سنة، صفحة 4).

وقد دخلت اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي، التي وقعها رئيس الاتحاد الروسيّ فلاديمير بوتين ورئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، حيز التنفيذ. إذ تعدّ العلاقات بين الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنها قوية ووثيقة وتصنف من ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين. وقد تعززت هذه العلاقات بشكل كبير منذ تولي الرئيس السيسي منصبه في عام 2014. وبالتالي، تهتم كلتا الدولتين بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية التي تسعى إلى تنويع وزيادة الإمدادات المتبادلة لأسواق كل منهما، كما تبحثان عن أشكال من التفاعل تعزز التعاون الاستثماري (Дарвиш, 2023, p. 47 و Мисько).

بما في ذلك القطاع الزراعي، فإن التعاون الاقتصادي بين مصر وروسيا يعود تاريخ هذه العلاقات إلى أكثر من قرنين من الزمان. وحاليًا، تُعدّ روسيا من أقوى الاقتصادات في العالم، ومن أقوى عشرة اقتصادات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في العالم، وفقًا لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدوليّ، كما أنها أقوى اقتصاد في الاتحاد الأوراسي (Yeliseyeu, 2020, p. 22).

وتضاعف حجم التبادل التجاري ثلاث مرات في الأعوام التي تلت زيارة الرئيس السيسي لروسيا عام 2015، ووصل إلى 7.6 مليار دولار خلال عام 2018، مما جعل مصر الشريك التجاري الأول لروسيا في أفريقيا بنسبة 83% من حجم تجارتها مع القارة، و33% من حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية. الصادرات الروسيّة إلى مصر (Дарвиш, 2023, p. 48 و Мисько) تركزت بشكل أساسي على الحبوب (كالقمح)، الوقود المعدني، والمعادن. الصادرات المصرية إلى روسيا: تركزت على المنتجات الزراعية مثل الفاكهة والخضروات، بالإضافة إلى الملابس وملحقاتها (الرماحي و فخرالدين، 2022، صفحة 173).

وتعمل روسيا اليوم بنشاط على تطوير تعاونها الاقتصادي مع مصر. وتُعد جمهورية مصر العربية شريكاً استراتيجياً لروسيا في التجارة المتبادلة للمنتجات كافة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كما أنها مستورد رئيس للمنتجات الغذائية، وتُعدّ سوقاً واعدة لزيادة إمدادات المنتجات الزراعية من روسيا. يحلل المؤلفون ديناميكيات تجارة المنتجات الغذائية والمواد الخام الزراعية بين البلدين؛ وهيكل السلع للصادرات والواردات؛ ومكانة مصر في صادرات وواردات روسيا من المواد الخام الزراعية والمنتجات الغذائية (Al-Hamati, 2022, pp. 124-132).

وأهمية أسواق الدول محل الدراسة للإمدادات المتبادلة. كما يحللون فرص التنمية، ويحددون مشاكل وآفاق توسيع التعاون الاستثماري بين هذه الدول في مجال الزراعة. ويؤكدون على أهمية افتتاح منطقة صناعية روسية في مصر لتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية في قطاع الصناعات الزراعية (Belova & Al-Hamati, 2021, pp. 739-749).

يمكن وصف الإطار العام للعلاقات بعد 2020 بشراكة استراتيجية شاملة نتيجة لاتفاقيات موقعة في السنوات السابقة، توفر آليات ثنائية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي. وتنويع الخيارات، تمثل روسيا شريكًا رئيسيًا في استراتيجية مصر لتنويع تحالفاتها الاقتصادية والسياسيّة، بعيدًا عن الاعتماد الكلي على الشركاء التقليديين. شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا بعد عام 2020 نموًا ملحوظًا وتعميقًا للشراكة الاستراتيجية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية العالمية التي دفعت مصر نحو تنويع خياراتها الاقتصادية والتجارية (Дарвиш, 2023, p. 48 و Мисько).

وارتفاع حجم التبادل التجاري إذ سجل حجم التبادل التجاري بين البلدين زيادة ملموسة. ففي عام 2024، قُدر هذا التبادل بما يتراوح بين 6.4 مليار دولار و 8 مليارات دولار (في بعض التقديرات)، مقارنة بنحو 5.2 مليار دولار في عام 2023. وهيكل الواردات المصرية من روسيا: تتكون بشكل رئيس من

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الحبوب (القمح هو الأهم)، والمعادن (مثل الحديد)، والزيوت والشحوم النباتية (Мисько و Дарвиш, 2023, p. 49).

أما الصادرات المصرية إلى روسيا فتتكون بشكل أساسي من الحاصلات الزراعية مثل: الفواكه، والخضراوات، وبعض المنتجات الصناعية كاللدائن. تسهيل المعاملات: اتخذت خطوات لتعزيز استخدام العملات المحلية (الجنيه المصري والروبل الروسيّ) (Smirnov, Balashova, & Posvianskaia, 2010, p. 70) في التسويات التجارية، حيث أدرج البنك المركزي الروسيّ الجنيه المصري ضمن أسعار صرف العملات (Крылов, 2023, p. 95).

أما المشاريع الاستراتيجية ومحركات التعاون، فترتكز العلاقات على عدد من المشاريع الضخمة التي تعزز الشراكة على المدى الطويل، منها محطة الضبعة النووية (المشروع الأضخم، يهدف لتوليد 4800 ميجاوات من الكهرباء، يوفر استدامة في الطاقة، ويساعد في توطين التكنولوجيا النووية وبناء كوادر مصرية). والمنطقة الصناعية الروسيّة (R.I.Z) لإقامة منطقة صناعية في محور قناة السويس لجذب الاستثمارات الروسيّة المباشرة، بغرض أن تكون مركزاً للإنتاج والتصدير نحو أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا. ويعتمد التعاون السياحيّ على مقومات قوية تشمل الشواطئ الدافئة في مصر، والإقبال الروسيّ الكبير على عطلات البحر الأحمر، والدعم الحكوميّ المتزايد لتسهيل الحركة السياحية. واستئناف الرحلات: فبعد توقف دام نحو ست سنوات (2015–2021) تم استئناف الرحلات الجوية المباشرة إلى مطارات القاهرة أولاً، ثم إلى المنتجعات الرئيسة مثل: شرم الشيخ، والغردقة في أغسطس 2021. الأثر الاقتصادي: تُعدّ عودة السياحة الروسيّة ضرورية للاقتصاد المصري، إذ كانت السياحة الروسيّة تمثل ما يصل إلى ثلث إجمالي السياحة الوافدة إلى مصر قبل عام 2015، وتُقدر العائدات المحتملة بعد العودة الكاملة بمليارات الدولارات سنوياً (Khalil, 2019, pp. 1–9).

التسهيلات اللوجستية والدعم القنصلي: تم افتتاح قنصلية روسية جديدة في شرم الشيخ لتقديم الخدمات القنصلية وتسهيل إجراءات السفر والإقامة للسائحين الروس، مما يعكس الأهمية الكبيرة للسوق السياحية المصرية بالنسبة لروسيا. سلامة الطيران: وافقت مصر على عمليات التفتيش والتدقيق التي أجرتها فرق خبراء روس لضمان أعلى معايير الأمن والسلامة في المطارات، وهو ما كان شرطاً رئيسياً لروسيا لاستئناف الرحلات (البيان، 2020).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250269

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي: التأثيرات السياسيّة والاقتصادية العالمية على التعاون

وعلى الرغم من نمو العلاقات الاقتصادية الروسيّة المصرية بشكل ملحوظ وتوقيع اتفاقيات استراتيجية في مجالات مثل الطاقة (محطة الضبعة النووية) والمنطقة الصناعية الروسيّة في قناة السويس، إلا أنها تواجه عددًا من التحديات الهيكلية والجيوسياسية. ومن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا تؤثر على آليات التمويل، وتجعل التعاملات المالية أكثر تعقيدًا. كان للعقوبات الروسيّة القاسية أثرًا مدمرًا على الوضع الاقتصادي الهش أصلاً في مصر. عندما صدر قرار تعويم العملة المصرية أدى إلى انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري (بنسبة 48%)، وتفاقم هذا الوضع في الفترة 2022–2023، إذ انخفضت قيمة الجنيه المصريّ بسرعة من 15.6 جنيه مصري للدولار الأمريكيّ في مارس 2022 إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 30.9 جنيه مصري للدولار الأمريكيّ في يونيو 2023 (الوحاتي، 2024، صفحة 271).

وبذلك، تُعدّ مصر من أكثر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضرراً من الصراع الروسيّ الأوكرانيّ والإجراءات الغربية المعادية لروسيا. نتيجة لذلك، ومنذ بداية الحرب الشاملة التي اندلعت في فبراير 2022، قدمت القاهرة نفسها كطرف محايد، يميل إلى جانب روسيا أكثر من أوكرانيا وشركائها الغربيين، ولا سيما الولايات المتحدة، التي ترى في هذا الصراع المسلح في أوروبا الشرقية حربًا بالوكالة بين واشنطن وموسكو. وهكذا، من جهة، أدانت مصر الغزو الروسيّ لأوكرانيا، لكنها في الوقت نفسه امتنعت عن الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا. وأعلنت الحكومة المصرية التزامها بحل النزاع سلميًا (الخطيب، 2022).

وعرضت التوسط بين روسيا وأوكرانيا. إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة أن موقف مصر من الحرب في أوكرانيا كان معقدًا، نظرًا لعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع روسيا، واعتمادها المتزايد عليها في شراء المعدات العسكرية والاستثمارات واستيراد الحبوب. وعليه، سعت القاهرة في الأشهر الأولى من اندلا ع الحرب إلى تحقيق توازن، ويتجلى ذلك في تصويتها لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين الغزو الروسيّ لأوكرانيا. من جهة أخرى، لم تنضم مصر إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا الاتحادية (Lipa, 2023, p. 104).

تُعدّ مصر أكبر مستورد للقمح الروسيّ والأوكرانيّ في العالم، إذ جاء ما يقارب 80% من إمداداتها في عام 2021 من روسيا وأوكرانيا. ويعتمد قطاع السياحة، الذي يوظف 9.5% من القوى العاملة المصرية، على السياح من روسيا وأوكرانيا، الذين شكّلوا في السنوات الأخيرة ثلث إجمالي السياح الوافدين إلى البلاد. وتتبنى مصر سياسة متعددة الأوجه تسعى إلى التخفيف من آثار أزمة الطاقة العالمية، وتشمل التعاون مع روسيا والتفاعل مع الدول الأوروبية، فضلًا عن دول فاعلة رئيسة في الشرق الأوسط كالمملكة العربية السعودية وقطر.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250269

علاوة على ذلك، تُقدّم مؤسسات دولية مختلفة مساعدات لمصر. فعلى سبيل المثال، في نهاية يونيو 2022، خصّص صندوق النقد الدوليّ ما يقارب 500 مليون دولار أمريكي للقاهرة (الوحايّ، 2024، صفحة 274).

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعيّ، والسياسيّ للإجراءات المناهضة لروسيا التي فرضتها الدول الغربية، لم تُسجّل أي احتجاجات، أو اضطرابات عامة في مصر نتيجةً للتأثير المباشر، أو غير المباشر للعقوبات. وبالمثل، لم تفرض القاهرة عقوبات ثانوية على روسيا. كما أن موضوع العقوبات لا يحتل مكانةً بارزةً على الأجندة السياسيّة الداخلية. ولم تُرصد أي حالات رهاب صريح من روسيا على مستوى الدولة أو على المستوى الشعبي منذ بدء العملية العسكرية المشتركة. علاوةً على ذلك، فإن موضوع العقوبات ضد روسيا لا تستغل هذه العلاقات من قبل أي قوى سياسية جادة، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن التركيز الأساسي ينصب على دعم مصر في مواجهة الاضطرابات العالمية. والتفاعل ضمن تجمعات التكامل، تُعد موسكو شريكًا مهمًا للقاهرة ليس فقط في مجالات الاقتصاد والطاقة والسياحة والتعاون العسكري التقني (Prantner & Al-Naggar, 2023, pp. 272-281).

بل أيضًا في التفاعلات من ضمن تجمعات التكامل، ويعود ذلك جزئيًا إلى الموقع الجيوسياسي المتميز للبلدين. وهكذا، تمثل مصر جسرًا بين المغرب العربي (الجزء الغربي من العالم العربي) والمشرق العربي (الجزء الشرقي من العالم العربي)، إذ تقع في آن واحد في كل من آسيا وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، تقع قناة السويس، ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية، وأحد أهم شرايين النقل البحري التي تربط أوروبا بأفريقيا وآسيا والشرق الأقصى على أراضيها. ومن السمات المميزة للعلاقات الروسيّة المصرية الحديثة طبيعتها متعددة الأوجه. كلا البلدين عضوان في منظمات دولية مختلفة تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي. يوجد مجالان رئيسيان للتعاون التكاملي بين روسيا ومصر: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والاتحاد الأفريقي (بلانشارد، 2023، صفحة 23).

وقد جرت استعدادًا لقمة منظمة شنغهاي للتعاون في طشقند في 14 سبتمبر 2022، وقّعت مصر مذكرة انضمام إلى المنظمة كشريك حوار. ووقّع الوثيقة كلٌ من السفير حمدي سند لوزة، نائب وزير الخارجية المصريّ للشؤون الأفريقية، والأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون تشانغ مين. بصفتها أول دولة أفريقية تحصل على صفة شريك حوار في منظمة شنغهاي للتعاون، تحافظ مصر على علاقات وثيقة وودية مع جميع دول المنظمة تقريبًا، وتُقدّر الدور الإقليميّ المحوريّ للمجموعة في تنفيذ مشروع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصيني. وتؤجل القاهرة حاليًا الانضمام الكامل إلى المنظمة، خشية أن يُنظر إلى ذلك من قِبل الغرب على أنه خطوة عدائية (Bordachev & Pyatachkova, 2018, p. 35).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ولا سيما في ظلّ المشاعر المعادية للصين وروسيا السائدة في واشنطن. مع ذلك، ووفقًا لمسؤولين مصريين، يكمن أساس جاذبية منظمة شنغهاي للتعاون على الصعيد الدوليّ في حيادها، وانفتاحها، وعدم تركيزها على دول ثالثة. وربما كأعضاء في المنظمة. ويُعد انضمام مصر إلى منظمة شنغهاي للتعاون كشريك حوار خطوة مهمة نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الأعضاء في مجالات مثل: التجارة، والاستثمار، والطاقة، والنقل، والسياحة، فضلًا عن دعم الأمن والاستقرار الإقليميين. من المرجح أن يتوسع التعاون المستقبلي ليشمل استخدام العملات الوطنية في التجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى (Wu, 2013).

مما سيزيد الاستثمار والتجارة المتبادلة مع موقف مصر. ومن ثم فإنه إلى جانب الفرص الاقتصادية، ستسعى القاهرة إلى توسيع التعاون. سيمنح انضمام مصر إلى منظمة شنغهاي للتعاون فرصاً واعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما نظراً لموقعها الاستراتيجي، بما في ذلك قناة السويس والمنطقة الصناعية المحيطة بها. وستتيح منطقة التجارة الحرة بين القاهرة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي فرصًا جديدة للتعاون الاقتصادي الروسيّ المصريّ في مجالات مثل الزراعة والصناعة والسياحة. كما ستوفر منطقة التجارة الحرة ظروفًا مواتية لإنشاء مشاريع مشتركة وتوسيع التجارة الثنائية. مصر ليست عضوًا حاليًا في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، لكنها أبدت اهتمامًا بتعميق التعاون الاقتصادي مع المنظمة. في 20 مارس/آذار 2023، وقّعت روسيا ومصر بروتوكولًا للتعاون في إطار النظام الموحد للمزايا الجمركية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وخلال المنتدى الاقتصادي الدوليّ الخامس والعشرين في سانت بطرسبرغ، الذي عُقد في الفترة من 15 إلى 18 يونيو/حزيران 2022، أُعلن أن المفاوضات بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي قد وصلت إلى مراحلها النهائية (The 25th St. Petersburg International Economic Forum, 2022).

ومن المتوقع أن يُسهم توقيع هذه الوثيقة في تعزيز توسع التجارة الثنائية وخفض الحواجز التجارية بين البلدين. وفي هذا السياق، يُمكن اعتبار توقيع بروتوكول التعاون في إطار النظام الموحد للمزايا الجمركية خطوة أولى نحو بناء منطقة تجارة حرة في المستقبل. وفيما يتعلق بالتعاون من ضمن التكتلات التكاملية، يتمتع التفاعل بين موسكو والقاهرة بإمكانات كبيرة، إذ إن روسيا عضو في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومصر عضو في المنظمة القارية الأفريقية. وهذا يتيح لروسيا ومصر فرصة التعاون في مشاريع ومبادرات تعزز التنمية والتعاون العابرين للأقاليم (Zhuravel, 2022, p. 212).

بل وحتى العابرين للقارات، على طول المحور الأوراسي الأفريقي. علاوة على ذلك، تُعد موسكو أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للقاهرة، وتشارك بنشاط في دعم الاقتصاد والزراعة المصريين، فضلاً عن تعزيز الأمن الغذائي للبلاد. وهذا من شأنه أن يُعطي دفعة إضافية لتطوير العلاقات، ليس فقط في إطار التعاون

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الروسيّ المصري، بل أيضاً ضمن منظومة العلاقات بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وروسيا ومصر والاتحاد الأفريقي (Al-Hamati, 2022, pp. 124-132).

وتسعى روسيا جاهدةً للترويج لفكرة توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر بهدف توسيع التبادل التجاري بين البلدين في ظل الأضرار الاقتصادية التي لحقت بروسيا جراء فرض العقوبات الغربية. في هذا الصدد، تتسم سياسة القاهرة تجاه موسكو بالشراكة والبناء. ويعتزم الطرفان تطوير التعاون عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري. وتعتمد آفاق التعاون الروسيّ المصريّ داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على عوامل عديدة، منها رغبة مصر في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع المنظمة، وحل النزاعات الإقليمية التي قد تؤثر على العلاقات الثنائية (عباس، 2015، صفحة 5).

ونظرًا لقدرة السوق الروسيّة على استيعاب طيف واسع من المنتجات الزراعية والاستهلاكية المصرية، تسعى مصر إلى أن تصبح روسيا بمثابة "بوابة" للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي تؤدي فيه موسكو دورًا محوريًا. ومن وجهة نظر مصر، يُعد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من أهم القوى الاقتصادية الواعدة في منطقة أوراسيا. فهو يضم اتحادًا جمركيًا ومنطقة اقتصادية موحدة لأعضائه، مما يخلق سوقًا مشتركة يبلغ تعداد سكانها نحو 183 مليون نسمة. وهذا من شأنه أن يوفر فرصة ممتازة للصادرات المصرية إلى منطقة آسيا الوسطى. ويتيسر ذلك بفضل حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ المشاريع الروسيّة المصرية المشتركة (Sikorskaya et al., 2014).

المبحث الثالث

فرص التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكة: القطاعات الواعدة (الطاقة، الزراعة، السياحة، التكنولوجيا) والاتفاقيات والمشاريع المشتركة المستقبلية

تعدّ جمهورية مصر شريكاً استراتيجياً لروسيا في التجارة المتبادلة في المنتجات الزراعية والأغذية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. البلد مستورد رئيس للغذاء، مما يجعل من الممكن اعتبار مصر سوقًا واعدًا لزيادة إمدادات المنتجات الزراعية من روسيا. ففي عام 2020، تم تسليم ما قيمته حوالي 2 مليار دولار من المنتجات الزراعية إلى سوق هذا البلد، بزيادة قدرها 13% مقارنة بعام 2019. تُعد روسيا أكبر مورد للحبوب إلى مصر (Al-Hamati, 2022, p. 127).

إذ توفر ما يصل إلى 65% من احتياجات مصر. وفي هيكل الصادرات الروسيّة من المواد الخام الزراعية والأغذية إلى مصر، شكّل القمح 91.9%. بالإضافة إلى القمح، تُعد روسيا أكبر مورد لزيت دوار الشمس الخام إلى هذا البلد بحصة تزيد عن 60%، كما أنها واحدة من الدول الأربع الرائدة (Agroexport, 2022).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250269

موردو جريش وكعك دوار الشمس. في عام 2020، استوردت مصر 327 ألف طن من زيت دوار الشمس الخام و159 ألف طن من جريش وكعك دوار الشمس (Agroexport, 2021). تم توريد الحمضيات بشكل رئيس إلى روسيا من مصر بنسبة –43.4% (182.3 مليون دولار)، والبطاطس الطازجة – 17.5% (73.6 مليون دولار)، والبصل والثوم – 10.2% (42.8 مليون دولار)، بالإضافة إلى العنب والزبيب – 6.8% (28.4 مليون دولار) (Agroexport, 2021).

وتُعد روسيا أحد المشترين الرئيسيين لمنتجات الفاكهة، والخضراوات لمصر. وفي هذا الصدد، لا يُجري المصنعون المصريون أبحاثًا في السوق الروسيّة فحسب، بل يحاولون أيضًا تطوير منتجات جديدة خصيصًا لروسيا. بشكل عام، تجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانات نمو كبيرة في تجارة المنتجات الغذائية والمواد الخام لكلا البلدين: حيث يتم إبرام اتفاقيات لتوريد سلع إلى هذا البلد مثل منتجات الألبان (مسحوق الحليب، ومسحوق مصل اللبن، والزبدة)، ولحوم الدواجن، والحلويات، وما إلى ذلك، أي المنتجات المصنعة (Belova & Al-Hamati, 2021, pp. 739–749).

إذ تتفاوض مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) على اتفاقية منطقة تجارة حرة. وتدعم روسيا بنشاط تعزيز العمل في هذا الاتجاه. كما أبدت مصر استعدادها للحوار البناء حول مجموعة كاملة من القضايا التي أثيرت في الاتفاقية (EEC, 2019).

وأكدت رغبتها في تطوير اتفاقية تقدمية شاملة تسعى لضمان إمكانية التنبؤ بظروف التجارة عالية الجودة وشفافية تنظيم التجارة. ومن المقرر أن تبلغ الاستثمارات الحكوميّة الروسيّة في تطوير البنية التحتية الأساسية للمنطقة الصناعية الروسيّة مستوى 190 مليون دولار، ويقدر إجمالي حجم الاستثمارات الخاصة بنحو 7 مليارات دولار (الاتفاقية بين الحكومة الروسيّة والحكومة المصرية، 2015).

ويبدو التعاون الاستثماري بين روسيا ومصر في قطاع النقل واعدًا أيضًا: بناء وتحديث السكك الحديدية؛ إنشاء مركز للتحكم في النقل بالسكك الحديدية؛ توريد وتجميع عربات السكك الحديدية؛ بناء السفن وتحديث ورش بناء السفن؛ بناء ناقلات النفط وورش العمل العائمة. ويُعدّ موقع المنطقة الصناعية الروسيّة (RIZ) مثاليًا لقربها من قناة السويس، مما يُقلل تكاليف الإنتاج بشكل كبير. كما ستُوجه أرباح المنطقة الصناعية إلى الميزانية الروسيّة (Reshetnikov, 2021).

وليس إلى الشركات الخاصة. ستخلق اتفاقية التجارة فرصًا جديدة لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لتطوير وتنويع التجارة مع مصر، وتحسين ظروف المصدرين الروس. وبالحديث عن الاستثمارات، تجدر الإشارة إلى أنه حتى عام 2022، بلغ عدد الشركات الروسيّة العاملة في السوق المصرية 470 شركة، وبلغت استثماراتها حوالي 8 مليارات دولار. وتأتي معظم هذه الاستثمارات من شركة روسنفت (التقرير الروسيّ، 2022).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وبالنسبة لقطاع الزراعة وتجارة الأغذية، فقد هيمنت تجارة الحبوب (37%)، والنحاس ومنتجاته (10%)، والأخشاب ومنتجاتها (9%) على الصادرات الروسيّة. كما تجاوزت الدهون والزيوت والمعادن الحديدية عتبة الـ 5%. وبلغت الواردات من مصر إلى روسيا في عام 2021 مستوى قياسيًا في تاريخ التجارة الثنائية، حيث بلغت 0.59 مليار دولار. وتُشكل الفواكه (49%) والخضراوات (28%) الجزء الأكبر من الواردات، إذ تؤدي مصر دورًا مهمًا في إمدادات البطاطس الروسيّة (58% من الواردات في عام 2020). وبشكل عام، تُمثل المنتجات الغذائية أكثر من 50% من صادرات روسيا غير النفطية وغير السلعية إلى مصر (التقرير الروسيّ، 2022).

أي أكثر من 2.5 ضعف المتوسط. وتعدّ تجارة القمح بين البلدين ذات أهمية بالغة، إذ تعتمد القاهرة على استيراد القمح الروسيّ لتلبية احتياجاتها المحلية. أما بالنسبة لقطاع الطاقة، فهو يُعد أيضًا أحد القطاعات التي تحتل مكانة مهمة في العلاقات بين البلدين، إذ تم توقيع عدد من الاتفاقيات في هذا الصدد، بما في ذلك اتفاقية مع شركة غازبروم الروسيّة بشأن إمدادات الغاز إلى مصر. كما قدمت روسيا مساعدة كبيرة لمصر في تصميم وبناء أربع مراحل من محطة الضبعة للطاقة النووية، يجري تنفيذ اثنتين منها حاليًا. إذ وقّعت مصر اتفاقية تعاون حكومي مع روسيا لبناء وتشغيل محطة الطاقة النووية. والحكومة المصرية عازمة على بذل كل جهد ممكن لضمان، إذ إنّ هذه الصفقة الاستثمارية تعرض العديد من الأصول، بما في ذلك تلك التي لا ترتبط مباشرة بالمشروع، للخطر في حالة إفلاس المشروع (Rózsa, 2013, p. 33).

وتُشيّد شركة روساتوم الروسيّة الحكوميّة محطة الضبعة النووية. ستتألف المحطة من أربع وحدات طاقة نووية، كل منها قادرة على إنتاج 1200 ميجاوات. وستُشغّل الشركة مفاعلاتها الأربعة لمدة 60 عامًا. من المتوقع أن يبدأ أول مفاعل بقدرة 1200 ميجاوات التشغيل التجاري في عام 2026. وأعلنت روساتوم أن المفاعلات الثلاثة المتبقية ستكون جاهزة للعمل بحلول عام 2028. ستتميز مفاعلات الضبعة بتكنولوجيا جديدة وإجراءات سلامة صارمة، تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من كارثة فوكوشيما في اليابان في مارس 2011. وستكون هذه المفاعلات قادرة على تحمّل زلزال بقوة 9.0 درجات على مقياس ريختر. وفي عام 2021، بلغ إجمالي إنتاج الكهرباء النووية حوالي 2653 تيراواط/ساعة حول العالم، وهو ما يمثل 15% من إنتاج الكهرباء العالمي. تقوم مصر ببناء محطة طاقة نووية في الضبعة (على الساحل الشمالي الغربي) كمصدر بديل للطاقة. ومنذ بدء الحصول على الطاقة من محطات الطاقة النووية، ارتبطت بها مخاوف من التلوث النووي (Shay, 2018, pp. 1-6).

وفقًا للاتفاقية، يجب على روسيا تسليم المرحلة الأولى من المحطة بعد سبع سنوات من استلام الترخيص. كما منحت روسيا مصر فترة سماح مدتها 11 عامًا للسداد، وبالتالي لن تبدأ مصر في سداد القرض حتى تبدأ محطة الطاقة النووية في العمل، وبعد ذلك سيكون لديها 22 عامًا لإكمال الدفع. النموذج المالي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لتنفيذ هذا المشروع بين روسيا ومصر هو شراكة بين وزارتي المالية. "ستبدأ مصر في سداد القرض في عام 2029، على الرغم من أنه بحلول ذلك الوقت ستكون مفاعلات الضبعة النووية قد حققت 17 مليار دولار من الإيرادات السيادية للحكومة المصرية" (Taha, 2021, p. 10).

وهذا تمويل أفضل بكثير مما قدمته معظم الدول الموردة الأخرى، مثل فرنسا وكوريا الجنوبية واليابان. يمكن لجميع الصناعات، التي يكون موردوها في الغالب شركات مملوكة للدولة، إدارة دعم حكومي محدود لمحطة الطاقة النووية من خلال وكالات ائتمان الصادرات (ECA) ومن خلال استثمار رأس مال أقلية في المشروع النووي. ويمكن لهذا المشروع أن يوفر ما يصل إلى 50% من الطاقة الكهربائية في مصر، وأن يوفر أكثر من 50 ألف فرصة عمل، وهو مشروع "نظيف" لا يُلوث البيئة. سيُسهم تنفيذه جزئيًا في معالجة مشكلة نقص المياه: فقد أفاد الجهاز المركزي للإحصاء المصري أن المصريين يحصلون على متوسط 663 مترًا مكعبًا من المياه النظيفة سنويًا، وهو أقل بكثير من المعايير الدوليّة لاستهلاك المياه. وتخطط الحكومة لتحويل مصر إلى مركز لإنتاج الطاقة، ليس فقط بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل أيضًا لإنتاج الكهرباء للتصدير (ElShafeey et al., 2023, pp. 1-6).

بالرغم من أن الهيئة المصرية للطاقة الذرية تضم حاليًا أربعة مراكز بحثية، وهي: مركز البحوث النووية؛ ومركز المختبر الساخن وإدارة النفايات؛ والمركز القومي لبحوث وتكنولوجيا الإشعاع؛ والمركز القومي للسلامة النووية والرقابة على الإشعاع. يقع مركز البحوث النرويجي ومركز إدارة النفايات الصلبة في القاهرة في إنشاس بالدلتا الغربية (حوالي 40 كم شمال غرب القاهرة)، في حين يقع مركزا البحوث الآخران في مدينة نصر، وهي إحدى ضواحي القاهرة (Taha, 2021, p. 11).

ولا تؤدي العلاقات التجارية دورًا مهمًا فحسب، بل أنّ دورًا مهمًا أيضًا في تطوير الصناعة، والبنية التحتية، وخلق فرص عمل جديدة في هذا البلد. قد ينشأ الاهتمام المتبادل عن طريق إنشاء مشاريع مشتركة لمعالجة المواد الخام الزراعية، وخاصة منتجات القمح، التي تحتل مصر المرتبة الثانية في استيرادها من روسيا؛ وشركات لإنتاج الزبدة والحلويات، وما إلى ذلك. إن جاذبية تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة هي سمة مميزة لكلا الجانبين. بالنسبة لروسيا، فهي ليست سوقًا مصرية واسعة فحسب، بل أيضًا، نظرًا للموقع الجغرافي الملائم لمحطة الوقود الروسيّة، فإن الفرصة متاحة لدخول أسواق الدول الأفريقية الأخرى (Gugan, 2013, p. 325).

وبالنسبة لمصر، فهي تجذب الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة، وتخلق فرص عمل جديدة، وتطور البنية التحتية في منطقة ممر النقل بقناة السويس. من الأسس المهمة لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية في هذا المجال الخبرة الواسعة في التفاعل بين البلدين، وسلاسل اللوجستيات المبنية، والأهم من ذلك، الرغبة المتبادلة في تعزيز العلاقات الاقتصادية في ظل الوضع الراهن الصعب المرتبط بعدم استقرار هذه المنطقة، وتزايد حالة عدم

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

اليقين في أسواق السلع العالمية. وإن مشروع الضبعة النووي المصري هو مشروع اقتصادي بالدرجة الأولى، ويسعى إلى تحقيق منافع اقتصادية واستراتيجية مهمة لمصر (Wesgro-IQ, 2021).

ويُضفي هذا الاتفاق الشرعية على أي محاولة مصرية مستقبلية لبناء منشأة لتخصيب اليورانيوم، أو إعادة معالجة الوقود النووي. وبالرغم من أن مصر اكتسبت بالفعل خبرة واسعة في المجال النووي، إلا أن خططها لتطوير محطة طاقة نووية مدنية، وجهودها لتطوير أسلحة نووية، لم تُثمر بعد. مصر تُخرج جهودها في مجال الطاقة النووية من الجمود. إذ وقّع البلدان اتفاقية نووية تعكس تقاربًا في مصالحهما: فروسيا ترغب في استعادة مكانتها كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط، في حين يسعى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى إعادة تأهيل اقتصاد بلاده وجعل مصر من جديد لاعبًا محوريًا في العالم العربي (Zsámboki, 2025, p. 30).

وتنص الاتفاقية على أن تقوم شركة روساتوم الروسيّة ببناء محطة للطاقة النووية في الضبعة، على بُعد حوالي 140 كيلومترًا غرب الإسكندرية. وستضم المحطة أربعة مفاعلات تعمل بالماء الخفيف لإنتاج الكهرباء، تبلغ قدرة كل منها 1200 ميجاوات. كما اتفقت مصر وروساتوم على بناء مستودع تخزين بجوار المحطة النووية لحفظ الوقود النووي المستهلك من المفاعلات قبل إرساله إلى روسيا لإعادة معالجته. من المتوقع إجراء اختبارات تشغيلية للمفاعل الأول في عام 2022، ومن المتوقع تشغيله بالكامل في عام 2026. وتقدر شركة روساتوم أن المشروع سيكتمل في عام 2028 أو 2029 (علاقات الاستثمار والتجارة والتمويل، بلا سنة، صفحة 7).

والأهداف الاقتصادية الرئيسة للمشروع: توليد الكهرباء: الغرض الأساس هو توليد الكهرباء النظيفة والآمنة بقدرة إجمالية تصل إلى 4800 ميجاوات من خلال أربع مفاعلات من طراز VVER-1200، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلاد من الطاقة ودعم التنمية الاقتصادية. كما يسهم في تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري (النفط والغاز)، مما يوفر ما بين 7.2 إلى 7.7 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا. وتعدّ الطاقة النووية أرخص مورد لإنتاج الكهرباء على المدى الطويل مقارنة بالغاز والبترول. توفير العملة الصعبة وتقليل استيراد الغاز الطبيعي أو أي مصدر آخر لإنتاج الطاقة، مما يؤدي إلى الحفاظ على العملة الدولارية وتوفيرها (الشيخ، 2021، الصفحات 1-6).

يشجع على توطين الصناعة النووية وزيادة نسبة المكون المحلي في المشروع تدريجيًا (تصل إلى 35% في الوحدة الرابعة)، ويساعد في استيعاب التقنيات والتكنولوجيا المتطورة وتعزيز البحث والتطوير، وخلق فرص عمل كبيرة للمصريين خلال فترة الإنشاء والتشغيل والصيانة. التنمية الإقليمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في منطقة مطروح والضبعة. والبعد الاستراتيجي والسياسيّ: بالرغم من أن الغرض المعلن والمتعاقد عليه دوليًا هو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (توليد الكهرباء)، فإن دخول مصر في "النادي النووي"

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يمنحها مكانة سياسية وإستراتيجية جديدة كقوة إقليمية في مجال الطاقة، ويؤكد على استقلالها الإستراتيجي في تأمين مصادر الطاقة (إرسوي و تيرابون–فاف، 2021، صفحة 10).

الخاتمة

وختاماً، يمكن القول إن الطبيعة الاستراتيجية والمتعددة الأوجه للعلاقات المصرية الروسيّة في الفترة التي تلت عام 2020، مؤكداً على أنها تجاوزت مرحلة الشراكة العابرة لتترسخ كأحد الأعمدة الرئيسة في استراتيجية مصر لتنويع الشراكات الدوليّة وسياسة روسيا للتوغل في الشرق الأوسط. إن العلاقات الروسيّة المصرية بعد 2020 هي نموذج لعلاقة توازن المصالح، تخدم طموح مصر لتعزيز استقلال قرارها الإقليمي وتلبي رغبة روسيا في تعميق نفوذها في المنطقة، وتعد مؤشراً مهماً على تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب. أظهرت العلاقات مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات العالمية، لاسيما التوترات الجيوسياسية الأخيرة، إذ سعت مصر للحفاظ على توازن في علاقاتها دون الانحياز المطلق لأي قطب، مستفيدة من علاقتها مع روسيا كأحد خياراتها الاستراتيجية لتنويع مصادر التكنولوجيا والأسلحة والتعاون الاقتصادي.

اهم النتائج:

1. التحول من التعاون إلى الشراكة المؤسسية: انتقلت العلاقات المصرية الروسيّة بعد عام 2020 من مجرد تعاون ثنائي تقليدي إلى "شراكة استراتيجية شاملة" ومستدامة، تخدم الأهداف القومية لكلا البلدين.

2. تنويع البدائل الاستراتيجية: تمثل العلاقة مع روسيا ركيزة أساسية في استراتيجية مصر لتنويع شركائها الدوليّين، ممّا يمنح القرار السياسيّ المصريّ استقلالية أكبر ويقلل من الارتهان لقطب دولي واحد.

3. بوابة النفوذ الإقليمي: تشكل مصر بالنسبة لروسيا المرتكز الأساسي لتعميق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يجعل القاهرة حليفاً لا غنى عنه في الرؤية الروسيّة لنظام عالمي متعدد الأقطاب.

4. توطين التكنولوجيا والأمن القومي: أسهمت العلاقة في تأمين احتياجات مصر الحيوية في مجالات استراتيجية، أبرزها الطاقة النووية السلمية (مشروع الضبعة)، وتحديث المنظومة العسكرية، وتأمين سلاسل إمداد الغذاء.

5. المرونة في مواجهة الأزمات: أثبتت الشراكة قدرة فائقة على الصمود والتكيف مع الضغوط الجيوسياسية الدوليّة (خاصة بعد الأزمة الأوكرانية)، من خلال إيجاد آليات تعاون تتجاوز العقوبات والقيود الدوليّة.

6. توازن المصالح البراغماتي: تعتمد العلاقة على مبدأ "توازن المصالح" وليس "الانحياز المطلق"؛ إذ نجحت مصر في الحفاظ على شعرة معاوية مع الغرب مع تعميق روابطها مع موسكو في آن واحد.

7. الاندماج في التكتلات الاقتصادية الجديدة: فتحت هذه العلاقة آفاقاً جديدة لمصر للانضمام إلى تكتلات اقتصادية عالمية صاعدة مثل "مجموعة بريكس"، مما يعزز من فرص التنمية الاقتصادية بعيداً عن الهيمنة التقليدية لبعض القوى.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

1. إرسوي، سيبل راكيل، و تيرابون-فاف، جوليا. (2021). التحول المستدام لنظام الطاقة في مصر. مؤسسة فريدريش إيبرت.
2. بلانشارد، كريستوفر. (2023). تداعيات الحرب الروسيّة على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ترجمة واختصار أمل عيتان). خدمة أبحاث الكونجرس.
3. بلحاج، الهواري. (2022). ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها. مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، الصفحات 476-477.
4. الديب، محمود. (2013). 70 عاماً على العلاقات المصرية الروسيّة: مسيرة الدم والبناء (ط1). دار روسيا.
5. الرماحي، أحمد خضير عباس، و فخرالدين، نبيل عمار ناجي. (2022). المتغيرات المؤثرة في العلاقات الروسيّة - المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. مجلة المعهد، العدد (10)، صفحة 173.
6. الشيخ، نــورهان. (2021). روسيا والقفزة المصرية نحو المستقبل. آفاق استراتيجية، العدد 3، يونيو، الصفحات 1-6.
7. الخطيب، تقادم. (2022). الموقف المصري من الحرب الروسيّة الأوكرانية: مصر وأوكرانيا: "مع روسيا لكن ضد الحرب". موقع قنطرة.
8. الوحاتي، عبد السالم سيد. (2024). تداعيات الحرب الروسيّة الأوكرانية على مصر واتجاهات الرأي العام نحوها. العدد 71، مارس، الصفحات 271-274.
9. المفتي، كريم. (2015). مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية. المجلة العربية للعلوم السياسيّة، العددان 47-48، صيف-خريف، صفحة 25.
10. سعد، عزت. (بلا سنة). العلاقات المصرية/الروسيّة شراكة متساوية ومصالح متبادلة.
11. عباس، نجم. (2015). الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: حماية للاقتصاد وحصانة للأنظمة. مركز الجزيرة للدراسات.
12. محمد، أحمد سلمان. (بلا سنة). العلاقات الروسيّة المصرية في عهد السيسي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدوليّة، العدد السادس.
13. هاشم، نوار جليل، و زين العابدين، أمجد. (بلا سنة). الموقف الروسيّ من الثورات العربية. سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية.
14. كاظم، قحطان حميد، و عبد، أحمد محمد جاسم. (بلا سنة). التطورات الداخلية في الاتحاد السوفييتي 1918-1939. مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد 17.
15. تنسيق بين روسيا ومصر لاستئناف رحلات الطيران بين البلدين. (2020، 30 أكتوبر). البيان. تم الاسترداد من https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-10-30-1.4000027
16. علاقات الاستثمار والتجارة والتمويل بين الدول العربية وروسيا. (بلا سنة). إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
17. Abramova, I., & Fituni, L. (2019). Russia's new strategy in the African direction. World Economy and International Relations, 63(12), 90-100. http://dx.doi.org/10.20542/0131-2227-2019-63-12-90-100
18. Al-Hamati, M. A. (2022). Foreign economic relations between Russia and Egypt in the agricultural sphere: problems and prospects of development. Bulletin of Peoples' Friendship University of Russia. Series: Economics,

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

30(1), 124-132. http://dx.doi.org/10.22363/2313-2329-2022-30-1-124-132
19. Belova, I.N., & Al-Hamati, M. A. (2021). Russia's trade relations with North African countries in the food sector: state, problems and prospects. Bulletin of the Peoples' Friendship University of Russia. Series: Economics, 29(4), 739-749.
20. Bordachev, T., & Pyatachkova, A. (2018). The Eurasian Cooperation Agenda: The Concept of Greater Eurasia in the Turn of Russia to the East.
21. EEC. (2019). The EAEU and Egypt have successfully completed the first round of negotiations on the conclusion of a Free Trade Agreement. News of Commission. Retrieved November 10, 2021, from https://qazinform.com/news/eaeu-egypt-successfully-complete-1st-round-of-talks-on-fta-agr_a3489199/amp
22. ElShafeey, N., Eid, M. M., Mahmoud, A. S., & Zakey, A. S. (2023). Risk assessment of possible hazards of El Dabaa Nuclear Power Plant using FLEXPART model. Journal, 1-6.
23. Gugan, D. (2013, April). Europe and the Arab Spring: Two case studies. European Scientific Journal, 9(11), 325.
24. Khalil, M. (2019). Features of the Russian-Egyptian cross-cultural communication: business and management dimensions. RUDN Journal of World History, 11(1), 1-9.
25. Lavrov, S. (2018). Russia and Egypt: friendship and cooperation tested by time. Retrieved November 10, 2021, from https://www.researchgate.net/publication/336533176_Russia_and_Egypt_A_Precarious_Honeymoon
26. Lipa, M. (2023). Global, regional and internal factors of Egypt's stance towards Russo-Ukrainian war. Krakowskie Studia Międzynarodowe, Krakow International Studies, 104.
27. Novikov, A. (2019). Return to Africa: why is Russia again spending its strength and money fighting for the continent. Retrieved November 10, 2021, from https://ruposters.ru/news/29-10-2019/rossiya-afrika
28. Prantner, Z., & Al-Naggar, A. A. (2023). Economic and political impact of the Russia-Ukraine war on Egypt. AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, 16(59), 272-281.
29. Reshetnikov, M. (2021). The agreement on a free trade zone between the EAEU and Egypt should improve conditions for exporters of Russia. Retrieved November 10, 2021, from https://en.economy.gov.ru/material/news/maxim_reshetnikov_the_free_trade_zone_agreement_between_the_eaeu_and_egypt_should_improve_conditions_for_exporters_from_the_russian_federation.html
30. Rózsa, E. N. (2013). Euro-Mediterranean interdependence and economic co-development (Thesis summary). Daniel Gugan.
31. Shay, S. (2018). Egypt and the El-Dabaa nuclear plant. January, 1-6.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

32. Sikorskaya, I., Toktonaliev, T., Pirnazarov, N., & Baituova, G. (2014, March 11). In Central Asia, caution and concern on Ukraine. IWPR. Retrieved from https://iwpr.net/global-voices/central-asia-caution-and-concern-ukraine
33. Smirnov, S., Balashova, E., & Posvianskaia, L. (2010). Exchange rate policy as a factor in changing Russia's economic structure. Problems of Economic Transition, 53(3), July, 70.
34. Taha, H. (2021). Egypt's quest for a nuclear future. African perspectives, Global insights, Special Report, January, 10-11.
35. The 25th St. Petersburg International Economic Forum. (2022). Retrieved from https://forumspb.com/en/news/news/25th-edition-of-spief-to-take-place-in-2022-/?utm_referrer=https%3A%2F%2Fwww.google.com%2F
36. Wesgro-IQ. (2021). Russia: Trade, Investment & Tourism. December.
37. Wu, J. (2013, September 8). Xi proposes a "New Silk Road" with Central Asia. China Daily. Retrieved from http://www.chinadaily.com.cn/china/2013xivisitcenterasia/2013-09/08/content_16952228.htm
38. Yeliseyeu, A. (2020). The Eurasian Economic Union by 2020: Expectations, challenges, and achievements.
39. Zhuravel, V. P. (2022). The St. Petersburg International Economic Forum (SPIEF-2022) and its Arctic agenda. Arctic and North, 212.
40. Zsámboki, A. R. (2025). Energy geopolitics: A comparative case study on the EU-Russia competition in the Egyptian energy sector.
41. Agroexport. (2022, January 13). Export of agricultural products from the Russian Federation in 2021 increased by 22%. DairyNews.ru. Retrieved from https://dairynews.ru/news/agroexport-export-of-agricultural-products-from-th.html
42. Agroexport. (2021, November 10). Экспортные гиды: Подсолнечное масло и подсолнечный шрот (Египет). Федеральный центр развития экспорта продукции АПК Минсельхоза России. Retrieved from https://aemcx.ru/2021/07/20
43. Мисько О. Н., & Дарвиш А. Ш. (2023). Российско-египетское сотрудничество в контексте перспектив Большого евразийского партнерства. Российская академия народного хозяйства и государственной службы при Президенте Российской Федерации (Северо-Западный институт управления РАНХиГС), Санкт-Петербург.
44. Крылов, Д. С. (2023). Перспективы российско-египетского сотрудничества в рамках интеграционных объединений (обзор).
45. Соглашение между Правительством Российской Федерации и Правительством Арабской Республики Египет о сотрудничестве в строительстве и эксплуатации АЭС на территории Арабской Республики Египет. (2015). Каир.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

46. Отчёт о внешней торговле между Россией и Египтом в 2021 году: товарооборот, экспорт, импорт, структура, товары, динамика ,2022) . .(فبراير Внешняя Торговля России. Retrieved from https://russian-trade.com/reports-and-reviews/2022-02/torgovlya-mezhdu-rossiey-i-egiptom-v-2021-g/

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0